المدينة: بحث في الأسس العامة للتنظيم

City: a search of the general foundations of the organization

VILLE : recherche dans les fondements généraux de l'organisation

د/سالمي العيفة	dr/SALEM LAIFA
جامعة الجزائر03 Ayoubsalemhamed@gmail.com .university of algeria 03	

الملخص:

تحاول هذه المقالة استكشاف بعد من أبعاد المدينة، وهو ذلك البعد الذي يظل يبحث عن حضوره في حياة المدينة وتقدمها، إذ بدونه ستظل المدينة بدون معنى، فما المدينة إلا ذلك الشكل من أشكال التقدم الحضاري الذي يجد حاضنته الأساسية في التنظيم، ومن ثم فإن هذا البحث سيغوص بنا في الأسس العامة لهذه الظاهرة الذي تبقى أكبر من مجرد حلم نسجته اليوتوبيات القديمة وإنما هي حقائق تستند على دراسات وتحاليل تسعى لجعل مختلف الأبعاد الديمغرافية والمكانية والخدمية تستجيب لذلك الحلم وتلك اليوتوبيا، عبر مختلف أبعاد التنظيم التقنية والادارية.

الكلمات المفتاحية: المدينة – تنظيم المدن- التنظيم التقني للمدينة- التنظيم الإداري للمدينة.

summary:

This article attempts to explore a dimension of the city, which is the dimension that continues to search for its presence in the life and progress of the city, without it the city will remain without meaning, so what is the city other than that form of civilized progress that finds its primary incubator in the organization, and then this research We will dive into the general foundations of this phenomenon, which remains greater than just a dream woven by ancient utopias, but are facts based on studies and analyzes that seek to make the various demographic, spatial and service dimensions that respond to that dream and that utopia, through the various dimensions of technical and administrative organization.

Key words: city - city organization - city technical organization - city administrative organization .

Résumé:

Cet article tente d'explorer une dimension de la ville, qui continue de rechercher sa présence dans la vie et le progrès de la ville, sans elle la ville restera sans signification, alors qu'est-ce que la ville mais cette forme de progrès civilisé qui trouve son principal incubateur dans l'organisation, puis cette recherche Nous guide vers les fondements généraux de ce phénomène, qui reste plus qu'un simple rêve tissé par d'anciennes utopies, mais se sont des faits basés sur des études et des analyses qui cherchent à mettre tous les différentes dimensions démographiques, spatiales et de service à ce rêve et à cette utopie, à travers différentes dimensions d'organisation technique et administrative.

Mots clés: ville - organisation de la ville - organisation technique de la ville - organisation administrative de la ville.

مقدمة

أصبحت ظاهرة التنظيم من المعالم البارزة في المجتمعات الحديثة ومن أجل هذا يعتبر موضوع تنظيم المدينة ذو أهمية بالغة، لكونه يرتبط بجوانب مهمة كالجانب الحضري ومختلف العوامل التي يمسها، وعوامل الإيجاب والقصور فيه، وعليه يصبح التساؤل مشروعا حول مختلف الأسس النظرية التي تحكم مختلف متغيرات هذا التنظيم، خاصة أن ملامسة الواقع تكشف عن قصور واضح في التصور بشأن هذا الموضوع المهم، وبالتالي فإننا نعتبر أن جوهر الإشكالية، يرتكز على جانب التنظيم الحضري في علاقته مع النمو الحضري، الذي يفترض أن هناك أسسا نظرية لعملية التنظيم يجب مراعاتها على المستوى العملي، بما يسمح للمدن بتغطية النشاطات والوظائف الموكلة لها، ومن أجل ذلك تبدو مسألة إعادة تعريف المدينة مسألة مهمة بل وضرورة تنظيمية بل وأساس من أسس التنظيم، وهو ما سيشكل عنوان المحور الأول من هذا البحث، في حين سينصب المحور الثاني على تناول أسس تنظيم المدينة ومختلف الأدوات الناظمة لها.

المحور الأول: مبادئ تنظيم المدينة و تطبيقاتها المختلفة.

تعتبر المدينة شكلا من أشكال التجمعات البشرية، البالغ التنظيم و التعقيد، كما أنها التحام بين مقومات روحية و معنوية، و مكونات مادية مجسدة و لا يمكن الفصل بينها.

مفهوم المدينة :

حسب لسان العرب، فإن المدينة مأخوذة من مدن بالمكان أي أقام به ومنه المدينة على وزن فعيلة وتجمع على مدائن بالهمز ومدن بالتخفيف والتثقيل... والمدينة الحصن يبنى في أصطمة من الأرض وهي معظم الشيء وتمامه وكل أرض يبنى بها حصن في أصطمتها فهي مدينة [*]. ويبين البحث اللغوي المقارن أن كلمة مدينة " ... لا ترجع إلى المادة (م.د.ن)، على الرغم من وجود كلمات مدن ، تمدن ومدينة، بل ترجع إلى المادة (د.ي.ن)، واللغات السامية تعرف الدين بمعنى القانون والدين في الآرامية والعبرية هو القاضي وبيت الدين هو مقر الحكم وفي العربية الدائن والمدين مصطلحان قانونان. فالمادة كلها تعني القانون وما يتعلق به من ضوابط والتزامات، أما الصيغة الميمية في كلمة مدينة فإن مصدرها مأخوذ من لفظ أرامي (مدينتا) ومعناه مكان القضاء وهو يمثل وحدة إدارية قضائية هي المدينة"[†]، وقد وردت كلمة المدينة في القرآن الكريم 17 مرة، تدل على أسماء مدن بعينها وأن هذه المدن جميعها تقع في بلدان عليها ملوك وحكام وفيها على وجه التحقيق الصيغة القضائية والدينية والإدارية والسياسية[‡]. وتعرف المدينة إسلاميا بأنها: " المكان الذي تستوفى فيه أسباب العدل و الأمن وكونها المقر المركزي للسلطة الحاكمة، وبذلك اقتصر اسم المدينة على الذي يكون فيه مقر السلطان أو من ينوب منابه، فإن كان صاحب السلطة هو الخليفة كانت المدينة عاصمته وإن كان صاحب السلطة الوالي فإن المدينة عاصمة إقليم الوالي"[§] .

ويرتبط بمصطلح المدينة عدد من المفاهيم مثل التحضر والحضرية وحسب محمد عاطف ضيف فإن : " كلمة حضري Urbain لم تكن شائعة الاستعمال قبل القرن التاسع عشر وقد استعملها قاموس إكسفورد ليدل على أنها كل ما يتصل بالمدن أو حياة المدن وهي مشتقة من الكلمة اللاتينية Urbs وهي اصطلاح كان الرومان يستخدمونه للدلالة على المدينة وبصفة خاصة مدينة روما"[**]. أما حسب معجم العلوم الاجتماعية فإن التحضر يعني الانتقال من الحياة الريفية إلى حياة الحضر، أي المعيشة في المدن . واتساع نطاق المدن ووصول أساليب

---

* مصطفى عباس الموسوي ، **العوامل التاريخية لنشأة وتطور المدن العربية والإسلامية**. العراق: منشورات وزارة الثقافة والإعلام، 1982، ص 350.

† **نفس المرجع**، نفس الصفحة.

‡ **نفس المرجع**، ص 355.

2 طه الولي ، " المدينة في الإسلام "، **مجلة المدينة العربية** . العدد 71، إبريل 1996، ص 11.

** محمد عاطف غيث،**قاموس علم الاجتماع**. الإسكندرية: الهيئة العامة للكتاب، 1979، ص 498.

الحياة الحضرية إلى بعض المناطق الريفية حيث يكون الانتقال تدريجيا من حياة الريف إلى حياة المدن[††] . أما الحضرية Urbanisme فترتبط بالثقافة حيث " يستخدم للدلالة على إدخال أشكال الحياة الحضرية للمناطق القروية[‡‡]، وبالتالي فدراسة المدينة هي: "دراسة للتحضر والحضرية الواضح أن التحضر و الحضرية هما دالة المدينة "[§§] .

وقد خبر المجتمع الإنساني المدينة واعتبرها من أعظم منجزاته الحضارية و رغم ذلك فالآراء بشأنها تختلف بحكم تباين التخصصات و تنوع الأفكار و الآراء ذلك أن" من يحاول إدراك المدينة تعترضه صعوبات وينتابه شك حول التعريفات"[***]. ويؤكد هذه الحقيقة لويس منفود L.Menford، بقوله: "ويحيط الغموض بالمدينة على نحو لا يدع سبيلا إلى التعرف عليها "[†††].

وقد اجتهد العلماء لتقديم تعريف المدينة، حيث عرف أرسطو Aristote المدينة بأنها : "المكان الذي يعيش فيه الناس حياة واعية من أجل هدف نبيل "[‡‡‡]، وعرفها ابن خلدون بقولة " إن المدن قرار ، يتخذه الأمم عند حصول الغاية المطلوبة من الترف و دواعيه ، فتتأثر الدعة و السكون و تتوجه إلى اتخاذ المنازل للقرار "[§§§]، وقوله قرار أي مكان للاستقرار. كما عرفها رالف لينتون R. Linton بأنها " جماعة تعيش على مبادلة المنتجات المصنوعة و الخدمات اللازمة للحصول على الطعام و المواد الخام و يعتمد وجودها الفعلي على هذه المبادلة "[****]، أما مصطفى الخشاب فيعرفها بأنها: "وحدة اجتماعية حضرية محدودة المساحة و مقسمة إلى إدارات، و يقوم فيها النشاط على الصناعة و التجارة و يقل فيها نسبة المشتغلين في الزراعة ، وتتنوع فيها الخدمات و الوظائف و المؤسسات ، و تمتاز المدينة بكثافتها وسهولة مواصلاتها و تخطيط مرافقها و مبانيها"[††††]، ويعرفها محمد عاطف في كونها:" فكرة مجردة لكن العناصر التي

[††] إبراهيم مذكور، وآخرون، **معجم العلوم الاجتماعية**. مصر: الهيئة المصرية العامر للكتاب، 1975، ص ص 123،124.

[‡‡] **نفس المرجع** ، ص 124.

[§§] السيد حنفي عوض،**سكان المدينة بين الزمان و المكان.** الإسكندرية: المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع، 1997، ص23.

[***] R. Joly « les phénomène urbain : du néolithique à nos jours ». **Revue Repères**. N° 03, 1997, Edition Mari Noor, P 15.

[†††] لويس ممفود، **المدينة على مر العصور.**(ترجمة د . إبراهيم نصحي) ، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية 1964، ص 04 .

[‡‡‡] أحمد، الغفري، **تخطيط المدن** . دمشق: مطبعة الجمهورية، 193، ص 5.

[§§§] عبد الرحمن بن خلدون، **المقدمة**. بيروت: دار القلم، 1967، ص 5.

[****] رالف لينتون، **شجرة الحضارة** . الجزائر: موفم للنشر، 1990، ص 241 .

[††††] مصطفى الخشاب، **الاجتماع الحضري**. القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية، 1984، ص 111.

تتكون منها مثل الإقامة أو البناءات الداخلية ووسائل المواصلات... إلخ ،كلها عبارة عن موجودات مشخصة لها طبائع مختلفة لكن الذي يجعل من المدينة شيئا محددا ، هو ذلك التكامل الوظيفي ، لعناصرها المختلفة على هيئة وحدة كلية . " [‡‡‡‡] أما ماكس فيبر Max Weber فيضيف أن المدينة، هي:"ذلك الشكل الاجتماعي الذي تظهر فيه أعلى درجات الفردية، فهي بناءات اجتماعية تشجع على هذا السلوك الفردي " [§§§§] .

معايير تعريف المدينة:

تعد محاولة كل من سوركين SoroKin و زيمر مان Zemmer man في تحديد مفهوم المدينة ، من أدق المحاولات حيث قدما تعريفا للمدينة ، من خلال افتراض نظري يستند إلى ثمانية معايير هي : [*****]

1. **المهنة** : حيث يرتبط معظم السكان بمهن الصناعة و التجارة .
2. **البيئة** : و محاولة الإنسان التكيف معها .
3. **حجم المجتمع** : الذي يميل إلى الكبر نسبيا .
4. **كثافة السكان** حيث تتزايد كثافة السكان في المدينة عن الريف .
5. **اللاتجانس السكاني و تمايزه** ، حيث ينعدم التجانس إلى حد كبير.
6. **التنوع و التدرج الطبقي** ، حيث يتنوع الناس و يتدرجون على عكس الحال في القرية .
7. **الحراك الاجتماعي** حيث يبدو الحراك في المدينة أكثر وضوحا .
8. **نسق التفاعل** ، حيث تتميز المدينة بنمط و نسق العلاقات المتعددة و الثانوية .

ومن خلال هذه المفاهيم يتأكد أن المدينة هي ظاهرة اجتماعية، تتجلى فيها ارتباطات الناس وعلاقاتهم وانجازاتهم الحضرية وهي بذلك تعد أنفس المبتكرات الجماعية للمدنية ولا يوجد ما يفوقها في نقل الحضارة ، سوى اللغة نفسها مثلما يذهب إليه ممفود[†††††]. و تعكس هذه المفاهيم حالة عدم الشمول في تناول المدينة ومن جهة أخرى فإن هناك من يرفض الفصل بين ما هو ريف و ما هو مدينة مثلما يذهب إليه جمال حمدان حيث يقول " إن المدينة ليست شيئا مطلقا، فليست هناك مدينة مطلقة، ولا قرية مطلقة وليست هناك ثنائية صارمة

[‡‡‡‡] محمد عاطف غيث، **علم الاجتماع الحضري** . مصر: دار المعرفة الجامعية، 1976، ص 125.
[§§§§] جمال حمدان، **جغرافية المدن**. القاهرة: عالم الكتب، 1977، ص 9.
[*****] محمد غنيم ، **المدينة دراسة في الأنثروبوبوجيا الحضرية**. مصر: دار المعرفة الجامعية، 1987، ص 155.
[†††††] ممفورد ، **مرجع سابق**، ص 10.

بل هناك متصل مدني قروي"[‡‡‡‡‡]، و أمام هذا التباين المفاهيمي اعتمد العلماء و المفكرين معايير مختلفة لأجل ذلك منها:

المعيار العددي في تعريف المدينة :

وهو المعيار الذي يعرف المدينة من خلال عدد السكان، وحقيقة الأمر أن لمعظم دول العالم معيار عددي معين للتجمعات البشرية التي تحمل اسم المدن ، بمعنى أنة هناك حد أدنى من السكان لا بد من الوصول إليه ليكتسب التجمع اسم المدينة ، وهكذا نجد أن المعهد الوطني الفرنسي للإحصائيات والدراسات الاقتصادية يعتبر أن المدينة ليست أقل من بلدية بها 2000 ساكن بينما حدد الحد الأدنى في الدانمارك ب 200 شخص و في اليابان ب 50000 نسمة"[§§§§§] ، و هكذا يختلف هذا لعدد من قطر لآخر ، حسب الطابع العمراني السائد، حيث يرتفع بين الأقطار ريفية الطابع عنه في الأقطار التي تغلب عليها المدن كنمط عمراني وتعتبر المحلة العمرانية في كل من فلندا و السويد إذا زاد عدد سكانها عن 200 نسمة فقط و لكن هذا الحد الفاصل يرتفع إلى ألف نسمة في كل من كندا و فنزويلا و سكتلندا و شيلي ، و إلى 2000 نسمة في إستراليا و تشيكوسلوفاكيا والأرجنتين و البرتغال ، و إلى 5000 في كل من بلجيكا و غانا و الهند و إلى 12000 في روسيا و يبلغ أقصاه في كوريا[******].

نلاحظ مما سبق أن المعيار العددي مطاط و رغم أهميته، ففيه بعض جوانب القصور و لايمكن اعتماده بمفرده في تحديد المدينة، و من جانب آخر فإن هذا المعيار تؤثر فيه مؤثرات ديمغرافية مختلفة لذلك لجأت بعض الدول إلى إضافة عنصر تكميلي بجانب الأساس العددي يتمثل في اشتراط توفر حد أدنى من الكثافة السكانية ، حيث تضع بعض الدول في أسس تصنيف المراكز العمرانية ، معدل الكثافة إلى جانب عدد السكان الإجمالي فنجد مثلا أن الهند تعطي صفة المدينة للمستوطنة التي يصل عددها إلى 5000 نسمة ، مع كثافة لا تقل عن 1000 نسمة في الميل المربع ، وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية ، التي تضيف إلى الحد الأدنى لعدد سكان المدينة و هو 2500 نسمة وألا تقل الكثافة أيضا عن 1000 نسمة في الميل المربع "

[‡‡‡‡‡] جمال حمدان، **مرجع سابق**، ص 10.

[§§§§§] S. Allemand , « la ville en débat », **revue repère** , Op cit P 7

[******] مصطفى عمر حمادة، **السكان و تنمية المجتمعات الجديدة**. مصر: دار المعرفة الجامعية، 1998، ص 12 .

[††††††] . ورغم هذا يكفي للتشكيك في هذا العامل المضاف الإشارة إلى أن " بعض أجزاء الريف في مصر أو الهند أو الصين قد تكون أعلى كثافة من أطراف مدينة كبرى مثل لندن " [‡‡‡‡‡‡].

المعيار الإداري في تعريف المدينة:

يشير هذا المعيار إلى التعريف القانوني الذي يصبح بموجبه التجمع السكاني يحمل صفة أو اسم المدينة و يظهر هذا المعيار بوضوح في تعريف لافيدان Lavedan للمدينة حيث يصفها بأنها " ذلك المكان الذي يتمتع بمركز قانوني أو بلدي " [§§§§§§] ، و تعتمد المؤشرات الإدارية في تصنيف التجمعات السكانية على قرار و إعلان حكومي ، رسمي يحدد الأماكن التي تعتبر مدنا و تلك التي لا تعتبر كذلك .

و تعتبر بريطانيا من الدول التي تحمل مدنها مثل هذه المراسيم غير أن هناك كثير من الأقطار التي تأخذ بنظام الإدارة المحلية ، حيث يكون حسب هذا النظام لكل مدينة إدارة تعنى بشؤونها الداخلية ، وهو ما نجده في كثير من الدول مثل جنوب إفريقيا، تونس، الجزائر، مصر تركيا، البرازيل، فلندا، كولومبيا، ويوغوسلافيا و اليابان وغيرها.

و على الرغم من أن الأساس الإداري كثيرا ما يصلح للدراسات المقارنة لاعتماد الحدود الإدارية التي يمكن توقيعها على خرائط ، فإنه هو الآخر غير كاف لتحديد صفة التجمع السكاني إذا لم يعزز بمؤشرات أخرى، خاصة و أن هذه الحدود الإدارية أوسع من المنطقة المبنية الحدود الإدارية ، و هذا ما يلاحظ في : " مدن المراسيم في الفليبين التي تكون حدودها الإدارية أوسع عادة من امتداد المنطقة المبنية بكثير .. ففي دافا سيتي Dava City ، تضم داخل حدودها الإدارية حوالي : 111000 نسمة ، على حين كان عدد السكان في المنطقة المبنية يتراوح ما بين 47000 و 82000 نسمة ... ، و في مدينة سيدني في أستراليا لا تزيد مساحة المدينة وفق حدودها الإدارية عن 27 كلم مربع ، أما المدينة بكل ضواحيها و المنطقة الحضرية فإن المساحة تزيد إلى 230 كلم مربعا ... "[*******] .

المعيار الوظيفي في تعريف المدينة:

يشير هذا المعيار إلى الوظائف الغالبة التي يؤديها السكان ، حيث تتعدد هذه الوظائف وتتنوع، فنجد منها الوظيفة التجارية و الصناعية و الخدمات العامة ، و الترفيهية و السياسية و

[††††††] محمد محمود السرياني، " حول تعريف المدينة السعودية ". **مجلة البلديات** ديسمبر 1987، ص 35.

[‡‡‡‡‡‡] عمر حمادة، **مرجع سابق**، ص 20.

[§§§§§§]السرياني، **مرجع سابق**، ص 37.

[*******] عمر حمادة، **مرجع سابق**، ص 25 .

الدينية و غيرها ، و هكذا نجد أن كثيرا من الذين حاولوا تصنيف المدن ، لم يدخلوا الزراعة كوظيفة أساسية ضمن وظائف المدن ، بل اعتبرت الزراعة من وظائف الريف ، بحيث يمكن القول أن " القروي و القرية مرتبطان بالنشاط الزراعي، بينما المدني و المدنية ارتبطا بالنشاط الصناعي و الخدمات ، وبالتالي فإن نشاط التجمع السكاني هو الذي يعطي نفسه الصفة القروية أو المدنية "[†††††††]. واستنادا إلى هذا المعيار يمكن القول بصورة إجمالية أن المدينة هي المستوطنة البشرية التي يحترف سكانها أنشطة غير زراعية ، و الملاحظ أن هذا المعيار لا يمكن أن يصمد أيضا بمفرده، في تحديد ما إذا كانت المستوطنة البشرية مدينة أم لا باعتبار أن التحولات الاجتماعية تدل على أن الريف لم يعد يستأثر بالزراعة ولم تعد القرية تختص بالإنتاج الزراعي بل أن سكانها أصبحوا يعتمدون في معيشتهم اليومية على مواد غذائية زراعية مصدرها المدينة ، كما أن الوظائف المختلفة للمدينة لم تعد حكرا عليها لوحدها ، بل انتقلت إلى القرى و الأرياف ، بحكم تطور الحياة ، وانتشار التقنية الحديثة.

من الوجهة النظرية اجتهد كثير من المهتمين بهذا المجال في تصنيف وظائف المدن ، و من هذه المحاولات ما قام به كل من كولن كلارك Colen C ، و ماكنري Macinery وبيرجل Perjel و شابو Chabou و أورسو Orsou ، على أساس الحرف التي تتميز بها التجمعات السكانية ضمن ثلاث قطاعات أساسية هي: قطاع الحرف الأولية كالزراعة و استخراج المعادن ، و الصيد و قطع الأخشاب و قطاع الصناعات التحويلية التي تحول الخامات الأولية إلى أشكال صناعية قطاع التجارة و الخدمات، و الملاحظ أن الجزء الأهم من الحرف الأولى لا علاقة لها بالمدن، فهي حرف ريفية، و تختص المدن بأعمال القطاع الثاني و الثالث، حيث يميز **ماكنري** بين أربع نماذج من المجتمعات ، هي مجتمع الخدمات الأولية ، ثم مجتمع التجارة ، ثم مجتمع الصناعة ، ثم مجتمعات تخلو من الأساس الاقتصادي كمدن الترفيه و السياسة و الدفاع .. إلخ. أما **بيرجل** فيحدد وظائف المدن على سبعة نماذج هي : المدن الاقتصادية ، السياسية و الحضرية ، و الترفيهية و السكنية و الرمزية و النوعية . في حين حدد **شابو** وظائف المدن على أساس الواقع التجريبي، و قد حددها على النحو التالي : الحرية التجارية ، الصناعية ، العلاجية ، السياسية ثم الفكرية و الدينية و أخيرا الإدارية . ومن جهته اقترح **أورسو** في تصنيفه للمدن ست وظائف يمكن أن تختص بها و هي : **الوظيفة الإدارية** : و تضم العواصم و

[†††††††] مصفى فواز، **مبادئ تنظيم المدينة**. طرابلس: الهيئة القومية للبحث العلمي، 1980، ص 15.

مدن الدخل و الإيرادات الحكومية . و**الوظيفة الدفاعية** ، و تظم مدن القلاع و القواعد و الحاجيات و القواعد البحرية. و**الوظيفة الثقافية** : و تضم مدن الجامعات و المدن الدينية و مدن الحج ، و مراكز الفنون . **الوظيفة الإنتاجية** : و تظم مدن الصناعة . **وظيفة المواصلات** : و تضم مدن الجمع بما فيها مدن التعدين ، الصيد و أعمال الغابات ، ومدن المخازن ، كما تضم مدن الانتقال و التحويل بما فيها مدن التصدير والاستيراد و التموين. و **الوظيفة الترفيهية** ، وتضم مدن المنتجات و السياحة و مدن قضاء العطلات‡‡‡‡‡‡.

والجدير بالملاحظة أن معظم المدن متعددة الوظائف بدرجة أو بأخرى،... ومن هنا فإن تصنيف مدينة ما على أنها صناعية و أخرى على أنها مدينة تعدين، كل ذلك لا يعني غياب عدد آخر من الوظائف من الوظائف الضرورية، كل ما في الأمر أن الوظيفة الأساسية قد تكون مبرر وجود المدينة.

المعيار الشكلي و الخصائص العامة في تعريف المدينة:

ويشير إلى أن المدينة تختلف في مظهرها و شكلها الخارجي عن التجمعات الأخرى ، و لها من الخصائص ما يميزها عن هذه الأخيرة ، فالمدينة بها من التنظيم المكاني ما يفرق بينها و بين القرية بحيث تتمركز في وسطها منطقة مركزية تتركز فيها الحياة والنشاط و تعتبر نواة المدينة ، و قلبها النابض ، و منها تتفرع المدينة و تتمفصل إلى مباني أكثر ارتفاعا و انسجاما من مباني القرية ، و إلى شوارع أكثر تعددا و اتساعا و أكثر طولا أيضا ، و تحتل المرافق الصناعية و التجارية و الخدماتية واجهات المدن على عكس ما هو موجود في القرية، كما أن معظم المدن توجد بها وسائل نقل داخلية ، و هكذا يمكن القول " إن تصميم المدينة العام يشبه تصميم الخلية ، فسرة المدينة ليست إلا نواة لها ، و منها تتفرع ... " §§§§§§§

و قد رأى بعض المفكرين أن هناك خصائص ينبغي تواجدها لكي يكون المكان مدينة ، " فقد طبق ماكس فيبر Max Weber فكرة الخصائص ، وحدد من جملتها السور ، و السوق ، و المحكمة ، و النقابة ، و الحكم الذاتي لمعرفة المدينة ، و ترجع هذه الفكرة إلى العهد اليوناني حيث أن المدينة عند اليونانيين هي المكان الذي تتوفر فيه السلطة و السوق و المسرح ، و ماء الشرب ، و الحدود الواضحة و ممثلون عن المدينة في مجلس إداري .. " ********

---

‡‡‡‡‡‡ السيد حنفي عوض، **مرجع سابق**، ص ص 38-40.

§§§§§§§لنتون، **مرجع سابق**، ص 243.

******** عبد الجبار ناجي ، " مفهوم العرب للمدينة الإسلامية "، **مجلة المدينة العربية** . العدد 14 ، نوفمبر 1987 ، ص 50.

إلا أن هذا المعيار هو الآخر غير كاف لتحديد ما إذا كانت المستوطنة تشكل مدينة أم لا، بحيث يمكن القول أن تطور التخطيط العمراني أمكن من إيجاد مناطق سكنية تتمتع بقدر من التنظيم و التناسق في الشوارع و الأحياء و المساكن إلى درجة لا يمكن التفريق بين منطقة و أخرى من حيث مواصفات مظهرها الخارجي ، كما أن فكرة الخصائص قد فرضتها معطيات الواقع التاريخي الذي أنتجها ، و قد تجاوزها الزمن ، إذ ما معنى أن نحدد هذه الخصائص للتدليل عن المدينة في عصرنا الحالي ؟! فالسور مثلا كمعطى تاريخي محدد للمدينة يشير إلى الاحتياطات الأمنية ، في العصور المتقدمة ، أما السوق و المحكمة و النقابة ، فهي مميزات يمكن أن توجد في أي مكان ، أما الحكم الذاتي و الحدود الواضحة فإنما يدلان على فترة تاريخية من الحياة السياسية و الإدارية للشعوب. إذ كانت المدن في فترات سابقة من التاريخ الإنساني تمثل دولا قائمة بذاتها ، أما في عصرنا الحالي فقد اقتضت ضرورات التجمع الإنساني أن تحتكر تجمعات كبرى هي الدول السيادة دون أن يعني ذلك عدم وجود مدن في حاضرنا تتمتع بالحكم الذاتي ، داخل هذه الدول .

و مع كل هذه التعاريف و المعايير المعتمدة نخلص إلى أن المدينة: " هي نطاق مكاني يعمل أغلب سكانه في أنشطة متعددة و متنوعة غير الزراعة ، و ما يتصل بها من شؤون و تباين يعكس القوى و الديناميكيات الاجتماعية التي تجعل الأحياء السكنية في المدن الكبرى تختلف في خصائصها المكانية و السكانية عن بعضها البعض " [†††††††] ، أو هي: "الفن بتشعباته الكثيرة من هندسة و فن و آداب و نعني التاريخ و السياسة و التجارة ، كما تعني الشوارع و العمارات أو الإنشاءات المدنية و الدينية ، و تعني أيضا الإنسان المتطور ، و هي صورة لكفاحه و مجمل حضارته " [‡‡‡‡‡‡‡]

و خلاصة القول أن المدينة بكل ظواهرها و مظاهرها ، تبقى هي المجتمع المميز عن أنواع المجتمعات الأخرى بالسمات الديمغرافية و الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية ، من حيث الحجم و نطاق التفاعل و بناء العلاقات و المؤسسات الهيكلية التي تنظم الحياة .

المحور الثاني: تنظيم المدينة و أدواته المختلفة

حاول الإنسان عبر مراحل تطوره التغلب على ما يعترضه من مشاكل و صعوبات تحيط بحياته ، في ظل محدودية إمكانياته ، عن طريق التعاون المنظم الواعي ، الذي أدى في

[†††††††] حنفي عوض ،**مرجع سابق** ، ص 46 .

[‡‡‡‡‡‡‡] فايز ترجبين، " المدينة معناها و نشأتها " **مجلة الفكر العربي** . العدد 29 ، نوفمبر 82 ، ص 27 .

الأخير إلى تشكيل التنظيمات الإنسانية المختلفة ، و أصبح الإنسان يعيش في كيانات منظمة ، تسمى بالدول أو الشعوب أو الأمم ، هذا فضلا عن الكيانات الفرعية من قرى و مدن ، و مداشر و أحياء .

مفهوم تنظيم المدينة :

يتناول الباحثون و كتاب الإدارة التنظيم كوظيفة إدارية أو مرحلة من مراحل العملية الإدارية، و هو على هذا إطار عام ذو صفة شمولية، يمكن تطويعه كي يتلاءم و المواقف و الظروف المختلفة. باعتبار أن الإدارة هي عملية ديناميكية متحركة ، مستمرة ، تقوم باستغلال و توظيف كافة الإمكانيات المادية و البشرية ، التي يمكن إتاحتها لتحقيق هدف ، أو أهداف محققة، و ذلك عن طريق مراحل العملية الإدارية ، من تخطيط و تنظيم و قيادة و تنسيق ، توجيه و رقابة و متابعة "§§§§§§§§، كما يتناول الباحثون التنظيم على أساس أنه: "نظام اجتماعي وأنه مجموعة من الأفراد والمواد والأساليب التكنولوجية والهياكل التي بنيت بشكل مقصود من أجل بلوغ هدف معين ولإشباع حاجيات أعضائه، وهو مبني بشكل عقلاني وعلى قواعد مضبوطة لتحقيق الأهداف المسطرة بأكثر فعالية ممكنة ، ويقصد به أنه عبارة عن هيئة أو قد يكون عبارة عن مجتمع منظم " *********. أما حسب معجم العلوم الاجتماعية لأحمد زكي بدوي فإن التنظيم هو " العملية التي تفرق بين جزء وآخر من الناحية الوظيفية والتي تنشئ في نفس الوقت مركبا متكاملا من العلاقات الوظيفية داخل الكيان الكلي " ††††††††† ، أما التخطيط فإنه يعتبر" أسلوب في التنظيم يهدف إلى استخدام الموارد على أفضل وجه ممكن وفقا لأهداف محددة "‡‡‡‡‡‡‡‡‡.

ويمكن تعريف تنظيم المدن بأنه " فن تهيئة المناخ المناسب الذي يسمح للمجتمعات بالنشوء والترعرع وتنظيم المحيط الذي يعيش فيه الإنسان ، يسعى لتحقيق الانسجام الأفضل بين الفرد و المجتمع و بالتالي فإن عملية التنظيم هي من الوسائل الأكثر فعالية لاستمرار الطاقة البشرية "§§§§§§§§§.

---

§§§§§§§§ محمد عبد الله الحماد ، التنظيم الإداري و المحليات ، **مجلة البلديات** ، العدد 13 ، فبراير 1988 ، ص 64 .

********* د. سيد الهواري ، **الإدارة الأصول والأسس العلمية** . القاهرة : مكتبة عين الشمس ، 1976 ، ص 136.

††††††††† د. أحمد زكي بدوي ، **معجم العلوم الاجتماعية** . بيروت : مكتبة لبنان ، 1993 ، ص 297.

‡‡‡‡‡‡‡‡‡مصطفى فواز ،**مرجع سابق** ، ص 35 .

§§§§§§§§§ أحمد العفري ، **مرجع سابق** ، ص 55.

وتنظيم المدن هو مصطلح يقصد به ذلك النشاط الإداري و الواعي، المتولد عن مجموع التدخلات الهادفة إلى التهيئة الشاملة للمدن بغية توفير ظروف حقيقية ، وكاملة للإنسان ليعيش وينتج، ويقرب منه مصطلح التخطيط العمراني الذي يعتبر" علم وفن تخطيط وبناء وتنظيم الأماكن المأهولة المدن، القرى، ويشمل نظرية وممارسة التخطيط العمراني جل المسائل الاقتصادية والاجتماعية والصحة العامة، ومسائل تنظيم الأراضي ، والمسائل الحياتية والفراغية المعمارية والفنية المرتبطة بإنشاء أماكن مأهولة جديدة ، وإعادة بناء الأماكن المأهولة القائمة، ويتم التعبير عنها بواسطة المخططات العمرانية " *********.

ويتناول تنظيم المدن جانبين، هامين يتفاعلان و يتبادلان الأدوار في تناسق تام بغية الوصول بالمدينة إلى درجات من التوازن في مختلف الجوانب الحياتية، التي تمس الإنسان و محيطه الذي يعيش فيه ، وهما مخططات المدينة وما تحمله من أفكار من جهة ومؤسسات و أجهزة التسيير و ما تنتجه من قرارات من جهة أخرى، ولهذا " يظل تنظيم المدن متميزا بالتفاعل بين النظريات و الأفكار من ناحية، واتخاذ القرارات الجريئة من ناحية أخرى، ابتغاء تطوير المجتمعات الحضرية لصالح السكان، ومعبرا عن إرادة السلطة السياسية والخطط الطموحة، وجعل المدن المجال الأكثر تعبيرا عن التفوق الحضاري"††††††††††.

وبصفة عامة فإن تنظيم المدينة، يتناول الإنسان بوصفه كائنا اجتماعيا من حيث ظروفه الحياتية، ونشاطاته الرئيسية، كما يتناول المحيط الطبيعي للمدينة من حيث تصنيف المناطق و توزيعها، وأيضا المحيط الاصطناعي، أي العمران، كما يركز على النقل داخل المدينة، وأهم وسائله، والتجهيزات العامة من مياه ومجاري وكهرباء، وهذا من أجل إيجاد أفضل الشروط الحياتية الممكنة وفقا لحجم يفي بحاجة المدينة ومحيط تفاعلها الطبيعي، وحتى النصف الأول من القرن العشرين، كان تنظيم المدن يتمحور حول محورين أساسيين هما:

تصاميم لمدن مثالية:

وهي تعبير عن تلك التصورات التي نسجت صورة المدينة الفاضلة التي يمكن أن تحقق السعادة للإنسان، وقد شكلت دافعا أساسيا في دفع الحركة الحضرية نحو التقدم، وفي هذا يقول أناتوافرانس: " لولا يوتوبيات العصور الأخرى لظل الناس يعيشون في الكهوف عرايا

********* **نفس المرجع** ، ص 57.

†††††††††† عبد الله العلي النعيم ، **إدارة المدن الكبرى : تجربة مدينة الرياض** . الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية 1994 ،ص 75 .

بؤساء ، إن اليوتوبيات هي التي رسمت خطوط المدينة الأولى ومن الأحلام السخية تأتي الوقائع النافعة"‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡،

- حد أدنى من الأساسيات:

وهو التصور الذي ينصرف إلى إيجاد نوع من التناسق بين المنشآت خاصة من خلال تخطيط الشوارع، وعلاج مشكلات الأمنية المتلاصقة وتحديد عرض الطريق، وقد ازدهر هذا النوع من التنظيم في فرنسا خلال تخطيط مدينة باريس، كما وجدت له آثار في كثير من المدن الإسلامية مثل مدينة القيروان بتونس، ابتداء من القرن الثامن الهجري .

ومع متغيرات الثورة الصناعية وما صاحبها من تحولات على مستوى الهجرة نحو المدينة والتبدل السريع في وسائل النقل و تطور شبكاته وانعكاس كل ذلك في الثورة الديمغرافية، والثورة السكنية في المدن ظهرت ثلاثة أشكال لتنظيم المدينة وهي:

1. **التنظيم المدني النظامي:**

ويدعى أيضا بالتنظيم النظامي و يستهدف " التوفيق بين النسيج المدني، وشبكة المواصلات من جهة والمجتمع المتطور من جهة ثانية ، ضمن رؤية جمالية لتشمل المساحات الخضراء وإنشاء أحياء حديثة"§§§§§§§§§، وينسب هذا التنظيم إلى السير هوسمان Haussmann، محافظ مقاطعة باريس، حيث أن التعديلات التي قام بها ،والتي عرفت باسمه ، ما لبثت أن أحدثت تغييرات مماثلة في كل من بروكسل وبرشلونة وفيينا، كما امتدت إلى مدينة القاهرة .

2. **التنظيم المدني العملي:**

وهو "تنظيم موجه نحو إنشاء مناطق تستجيب لمتطلبات سكان المدينة، و تتجه نحو رؤية تقدمية "**********، بمعنى إنشاء مساحات وأشكال في المدينة تتجاوب منطقيا مع متطلبات سكانها، وفقا لنظرية عصرية، و يعتبر لوكوربوزيه le.Corbusier من أكبر المنظمين الذين استندوا إلى هذه الفكرة، حيث اعتمد في رؤيته على الخصائص التالية : ††††††††††

1. تحديد مساحة المدينة وفقا لمناطق عملية .
2. إلغاء الطرق التقليدية .

---

‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡ ماريا لويزا برنيري ، **المدينة الفاضلة عبر التاريخ** . (ترجمة عطيات أبو السعود) ، الكويت :مطابع الرسالة ، 1997 ، ص 7 .

§§§§§§§§§§ عبد الله العلي النعيم،، **مرجع سابق**،ص 73 .

********** **نفس المرجع** ، ص 74 .

†††††††††† بن عمارة، **مرجع سابق** ص 19 .

3. تدرج الطرق و الفصل بين المشأة و السيارات .
4. إحلال المساكن الاجتماعية ضمن المساكن الفردية .
5. تحرير الأبنية من كل قيد تاريخي .

ويمثل هذا التيار البريطاني هوارد Howard واضع أسس المدينة الحديقة،ومنفذ تصاميمها الذي تتلخص أفكاره في " الارتكاز على نظرة إبداعية عقلانية، تتمثل في الرموز الخارجية للمدينة الحديقة، وخلق إطار حياتي ذو حجم محدود، ومنظم، واكتفاء ذاتي وفقا لقاعدة نظام تعاوني يحقق مبدأ المدينة المحدد عدد سكانها،وقد جسدت هذه الأفكار ابتداء من 1920 في مدينة لتشواث Letchwath شمال لندن، وكان من نتائج ذلك ظهور فكرة الضاحية، وظهور مدن بتصاميم مساكن مجتمعة في شكل أحياء جديدة"[‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡]. وقد مهدت هذه الأفكار لبروز شكل جديد من أشكال التنظيم، تمثل في ظاهرة المدن الجديدة،

3 . ظاهرة المدن الجديدة :

تعبر ظاهرة المدن الجديدة عن حركة عمرانية ظهرت أواخر القرن التاسع عشر، عرفت بحركة المدن الجديدة،وقد كان وراء تأسيسها البريطاني هوارد Howard وقد استمد أفكاره من كتاب المدينة الفاضلة لتوماس مور، إلا أنه زاوج هذه الأفكار بنظرة واقعية، حيث اهتم بالواقع وبالحلول التطبيقية لمشاكل المدن في بريطانيا، وعلى رأسها لندن ، وحسب هوارد فإن المدينة ال المقومات الضرورية لكل مدينة، ولكي لا تتجاوز المدينة الحدود الموضوعة لها تحاط بحزام أخضر ريفي"[§§§§§§§§§§].

ويعد تفكير هوارد سابقا لعصره، وقد جاءت أفكاره وسط أجواء التنافس بين المدن، لاحتلال مركز أكبر مدينة في العالم، وكان سكان مدينة لندن يفخرون كثيرا بأن مدينتهم أكبر مدينة في العالم، وشعر سكان مدينة نيويورك بالارتياح عندما فاقت مدينتهم مدينة لندن في عدد السكان و كبر المساحة، وقد أدى الدمار الذي شهدته الكثير من المدن الأوروبية، أثناء الحرب العالمية الثانية إلى وضع تجربة المدن الجديدة على المحك فأنشأت بذلك كثير منها، وتمكنت بريطانيا وفرنسا وبعض الدول الأوروبية الأخرى، وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية من الحد من نمو سكان المدينة الكبرى عن طريق إنشاء مدن جديدة و النهوض بالمدن الموجودة في

---

‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡ **نفس المرجع** ، ص 19 .

§§§§§§§§§§ محمد عبد الله الحماد ، " ظاهرة المدن الجديدة و النموذج السعودي " ، **مجلة البلديات**. العدد 20 ، نوفمبر 1989 ، ص 62 .

الأقاليم الريفية النائية . وأفضت جملة التجارب هذه إلى التأكيد: "أن المدن الجديدة، ليست بديلا للمدن والمستوطنات البشرية الأخرى الموجودة، وإنما تكملة وتطويرا للشبكة الحضرية الاستيطانية كلها.. وأية محاولة لتطوير المدن الجديدة، بمعزل عن بقية المستوطنات في الشبكة الاستيطانية ليست إلا مجرد وهم غير مجد، لذا يجب أن يصاحب إنشاء المدن الجديدة، تصحيح شامل في بقية المدن والمستوطنات الأخرى في الشبكة الاستيطانية"**********.

وقد سيطر على الفكر التنظيمي في أواخر القرن العشرين موقفين مناقضين هما:††††††††††

- الإبقاء على المفهوم الأساسي للتنظيم باعتبار أنه تنسيق المجال.
- محاولة استيعاب الظاهرة المدينية بكل تعقيداتها.

وقد تبين أن وسائل التنظيم الكمي التي سيطرت من قبل، أصبحت غير ملائمة لمعطيات المدينة التي أصبحت تعيش تغيرا مستمرا، وظهرت بالتالي مخططات التنظيم العام، وصار التنظيم المديني بذلك يهتم بشكل أساسي بالبيئة، ومكافحة المضار، بغية الوصول إلى حياة مدينيه أفضل، ونتج عن كل هذا أن أصبح التنظيم أكثر تواضعا وانسجاما.

أدوات المنتهجة في تنظيم المدن:

تسعى عملية التنظيم إلى تطوير المدينة باستمرار ، لتتمكن من تلبية حاجيات ساكنيها، ويستند المنهج العلمي في ذلك إلى جانبين أساسين، يتعلق الأول بالجانب التقني ويتعلق الثاني بالتنظيم الإداري.

أولا: التنظيم التقني للمدينة:

ويعبر عن مرحلة أشبه بمعاينة الطبيب للمريض، من حيث الفحوصات، التي يجريها عليه قبل أن يشخص المرض ويعالجه، ومجال الاهتمام هنا هو الإنسان بصفته كائن اجتماعي، حيث يقوم المخططون الحضريون بصياغة المشكلات، كما يقومون بتحليلها من خلال جمع المعلومات ويضعون تصورا لطريقة المعالجة، وتطوير سياسة وإستراتيجية لتطبيقها، ويهدفون من وراء ذلك إلى تحديد ما إذا كانت الحاجة تستدعي التغيير، ومن ثم تطوير إستراتيجية للحركة‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡، ويسمح هذا الجانب بالوصول إلى نتائج تبين الواقع كما هو، وتبرز ما يريد

********** **نفس المرجع** ، ص 63 .

†††††††††††† النعيم، **مرجع سابق** ، ص 74 .

‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡ أنتوني كاتسن ، " تخطيط المدن " **مجلة البلديات** ، العدد 25 ، ص 71 .

المنظم إبرازه، وبهذا يستطيع، وضع برنامج توقعاته، وفقا لاحتياجات سكان المدينة المستقبلية، بحيث "توضع التوقعات هذه للمستقبل المنظور، وفق تقدير إحصائي، وما يستطيع رؤيته، وتؤخذ هذه الفترة عادة لعشرين سنة القادمة"§§§§§§§§§§، واستنادا إلى ذلك لابد من المفاضلة بين الحاجيات المختلفة والمتعددة وهو أمر من الصعوبة بمكان، حيث أن مسائل مثل السكن والمواصلات ونسبة التجهيزات الإدارية والصحية والتعليمية والأمنية والدينية إلى السكان يصعب التوفيق بينها، لذلك لا غنى عن وضع المخططات المسبقة، بحيث: "أنه منذ أن أصبح التنظيم المدني اختصاصا من اختصاصات الدولة أو إحدى مؤسساتها، أصبح لا يمكن الاستغناء على مدونة تنظيم، التي تتضمن: المحددات القوانين، والأحكام العامة، والتعاريف الخاصة بعملية التخطيط العمراني للمدن"**********.

ويعد المخطط بمثابة عملية تصورية، لما يجب أن يكون عليه شكل المدينة، وتوافق ذلك مع حياة الإنسان وبيئته، وهو على هذا ليس بالعملية المعزولة، وإنما له تأثيراته المتعددة على المستويات التي تسهر على تنظيم المدينة، وعلى عموم سكانها، وتأخذ المخططات شكلين اثنين هما:

أ. المخطط الرئيسي للمدينة :

وقد يدعى المخطط التوجيهي العام أو المخطط التنظيمي، ويحتوي على أهداف وتوصيات لكامل المجتمع السكني، وخاصيته الأساسية، هو تبيان الأهداف الكبرى المرجوة وتحديدها. ويقصد به تحديدا: "رسم الخطوط العريضة التي توجه عملية التنمية العمرانية، وتوضع الاستعمالات الرئيسية للأرضي من سكنية وتجارية وصناعية وخدمات ونقل وغيرها مع الحفاظ على الوجه الأكمل، مع توفير مساحات كافية وفي مواقع مناسبة للاستعمالات الأخرى، وشبكة من الطرق المريحة ذات الكفاءة العالية، وشبكة رئيسية للمرافق العامة، تغطي الوحدة المحلية بالمستوى المناسب"††††††††††††، ولهذا فالمخطط ينظم حاجيات الإنسان الأساسية ويوجهها، ويعبر عنه بخريطة تفصيلية، تصنف الأراضي، وتحدد المناطق السكنية وكثافتها ومناطق العمل ومواقع المرافق والتجهيزات العامة وتوزيعها على مساحة المدينة.

---

§§§§§§§§§§ مصطفى فواز، **مرجع سابق** ، ص 61.

********** د. فاروق عباس حيدر ، **تخطيط المدن و القرى** . الإسكندرية : مركز الدلتا للطباعة ، 1994 ، ص 440 .

†††††††††††† حيدر ، **مرجع سابق** ، ص 441 .

ويحدد المجال الزمني لهذا المخطط، بالفترة الزمنية التي يمكن التنبؤ بها، وهي عشرون سنة، وتقوم معالمه على أساس الدراسات البيئية التي ترتكز على الخصائص الطبيعية للموقع، وعلى الدراسات الاجتماعية المتعلقة بتطور السكان وخصائصهم، والدراسات الاقتصادية المتعلقة بنشاطات السكان، وما يتيحه الموقع من فرص للعمل، وعلى الدراسات العمرانية لاستعمالات الأراضي وحالات المباني، وشبكات الطرقات والنقل والمرافق العامة وغيرها، وذلك في إطار من التوقعات التي تفترض أن يكون المخطط التوجيهي، مرنا بما فيه الكفاية، ليحتوي متطلبات التغيير، ويلبي حاجات المبادرات المختلفة.

ب. المخططات التفصيلية للمدينة:

وهي أكثر تفصيلا من المخططات الرئيسية، وتعتبر: "وسيلة لتحقيق التنمية الاجتماعية، والاقتصادية، والعمرانية بالمدينة، وتتكون من الخرائط والتقارير الخاصة وشبكات الشوارع، والنقل والمواصلات، وشبكات المرافق العامة، وتوزيع الخدمات، واشتراطات المناطق التي تحدد الكثافة السكانية واستعمالات الأراضي والتي تهدف لتحقيق التوازن بين عدد السكان وبين المرافق العامة والبرامج التنفيذية للقطاعات المختلفة كالإسكان، والمرافق العامة وتوزيعها الزمني بما يكفل تكاملها وتوافق تنفيذها"[‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡].

ثانيا: التنظيم الإداري للمدينة :

إن تنظيم المدينة عملية معقدة، ومتشابكة، يفترض لمن يسهر على جانب منها الإلمام باختصاصات عديدة ، وفي حقول شتى ، وهي على ذلك نتيجة عمل مجموعة من الاختصاصيين، الذين ينتمون إلى مؤسسات مختلفة تتلاقى مع اختصاصاتهم ، تعمل جميعا من أجل توفير الخدمات اللازمة لحياة المدينة، لذلك لابد من جهة تنظم مختلف هذه المؤسسات، ويوجه هذه الخدمات ، وهو دور التنظيم الإداري، باعتبار أن الإدارة في محصلتها الأخيرة هي " نشاط منظم يتعلق بتحقيق أهداف و تنفيذ أعمال، بواسطة مجموعات بشرية وموارد متاحة بإتباع أساليب عملية محددة "[§§§§§§§§§§§§].

إن اختلاف التجهيزات و المرافق و المؤسسات و القوانين يفترض قدرا من التنسيق، منعا لأي تداخل بينها، وهو الدور الذي يجب أن تمارسه الإدارة ، وتظهر أهمية التنظيم الإداري في حياة المدينة ، من كونه يمثل دورا مزدوج الأهمية، فهو من جهة جهاز إشراف و تسيير

---

‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡‡ **نفس المرجع السابق** ، ص 443 .

§§§§§§§§§§§§§ د. أحمد رشيد ، **التنمية المحلية** . القاهرة : دار النهضة العربية، 1986 ، ص 21 .

يقتضي درجة عالية من الكفاءة ، سواء على مستوى صنع السياسات، أو على مستوى تنفيذها، وهو من جهة أخرى يعبر عن خدمة تقدم لمختلف المؤسسات و مختلف الأفراد، وهو ما يطرح مسألة مدى الاستفادة من هذه الخدمة، وكيفية توزيعها مقارنة بتوزيع السكان وكثافتهم ، سواء على مستوى المدينة أو على مستوى الدولة ككل، باعتبار أن التنظيم هو من اختصاص دوائر مؤسساتية مختلفة ، وقد ظهر نتيجة لذلك مفهوم اللامركزية الإدارية، نظرا لتوسع قوة الدولة أو الحكومة المركزية من جهة، و من أجل تقريب الإدارة من المواطن من جهة أخرى، و جعل مختلف الخدمات الواجبة اتجاهه قريبة التناول .

و تتعدد صور تطبيق اللامركزية الإدارية، وتختلف استراتيجيات تحقيقها، إلا أن أهمها النظام المحلي أو الإدارة المحلية، والذي تختلف هو الآخر صور تطبيقه: "ففي انجلترا وجدت المحليات... قبل أن تنشأ الأجهزة و المؤسسات المركزية للبلاد، وقد ظلت تتسم بالحكم الذاتي حتى بعد إنشاء هذه الأجهزة... وفي الولايات المتحدة الأمريكية، تجسد الحكم المحلي قبل تأسيس الحكم الفدرالي الأمريكي... وفي فرنسا وضع التقسيم الإداري بشكل تنازلي للحكم، حيث تعتبر المقاطعات والبلديات مناطق لامركزية للإدارة المحلية، أما إقليم باريس فإنه يحكمه قانون خاص"[**********] . وقد تأثرت الدول النامية بالأنظمة المطبقة في الدول المذكورة، فكل الدول الإفريقية التي كانت مستعمرة تأثر نظام الحكم فيها بنظام الدولة التي استعمرتها أو بالبيئة الأصلية للنظام الذي استوردته ، دون مراعاة لظروفها الخاصة، حيث أن كل تنظيم محكوم بعوامل تؤثر فيه، في الأساليب الإدارية التي تخص دولة دون أخرى، و الأصل في هذا هو استيراد المبادئ العلمية التي تحكم عمل النظام، وليس استيراد النموذج في حد ذاته.

الخاتمة:

خلاصة القول أنه مهما اختلفت الآراء بشأن المدينة، وتعدد الاتجاهات التي تتناولها، فإن المدينة تبقى حقيقة واقعية، وجد لها رصيد تاريخي طويل ، يختلف من حضارة إلى أخرى ، ولعل ذلك ما أعطى لها معنا، وجعل تنظيم الخدمات فيها يؤصل وفقا لقواعد علمية وأدوات منهجية. يجب الأخذ بها عند ممارسة جوانب التنظيم المختلفة ، الذي يتعلق أساسا بأنفس المبتكرات الإنسانية ، التي هي المدينة .

[**********] ويليام ديلجنز و ماريان فاي ، " من المركزية إلى اللامركزية في نظام الإدارة " . **مجلة التمويل و التنمية.** العدد 4 ، ديسمبر 1999، ص 19.

وفي هذا الإطار تكشف الدراسة أن المدينة لن تبلغ مدلولها ومعناها إلا إذا أخذت بمختلف الأبعاد التنظيمية سواء منها التقنية أو الإدارية والتي ينبغي أن تستجيب هي الأخرى للمقتضيات العلمية والعملية، بما يسهم في تطوير المدينة باستمرار، حتى تتمكن من تلبية الحاجيات المختلفة لسكانها.

قائمة المراجع:

الكتب:

- إبراهيم مذكور، وآخرون، **معجم العلوم الاجتماعية**. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975.
- أحمد، الغفري، **تخطيط المدن** . دمشق: مطبعة الجمهورية، 1993.
- أحمد زكي بدوي ، **معجم العلوم الاجتماعية** . بيروت : مكتبة لبنان ، 1993.
- أحمد رشيد ، **التنمية المحلية** . القاهرة : دار النهضة العربية، 1986.
- جمال حمدان، **جغرافية المدن**. القاهرة: عالم الكتب، 1977.
- لويس ممفود، **المدينة على مر العصور**.(ترجمة د . إبراهيم نصحي) ، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية 1964.
- مصطفى عباس الموسوي ، **العوامل التاريخية لنشأة وتطور المدن العربية والإسلامية**. العراق: منشورات
  وزارة الثقافة والإعلام، 1982.
- مصطفى الخشاب، **الاجتماع الحضري**. القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية، 1984.
- مصطفى عمر حمادة، **السكان و تنمية المجتمعات الجديدة**. مصر: دار المعرفة الجامعية، 1998.
- مصطفى فواز، **مبادئ تنظيم المدينة**. طرابلس: الهيئة القومية للبحث العلمي، 1980.
- محمد عاطف غيث،**قاموس علم الاجتماع**. الإسكندرية: الهيئة العامة للكتاب، 1979.
- ـــــــــــــ، **علم الاجتماع الحضري** . مصر: دار المعرفة الجامعية، 1976.
- محمد غنيم ، **المدينة دراسة في الأنثروبوبوجيا الحضرية**. مصر: دار المعرفة الجامعية، 1987.
- محمد علي قطان، **دراسة المجتمع في البادية و الريف و الحضر** . لبنان : دار الجيل للطباعة ، 1979.

- محمد مالكي ، **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي** . لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1993.
- ماريا لويزا برنيري ، **المدينة الفاضلة عبر التاريخ** . (ترجمة عطيات أبو السعود) ، الكويت: مطابع الرسالة، 1997.
- مارسيادلاو ، **تخطيط المدن : الأبعاد البيئية و الإنسانية** . (ترجمة إيناس عفت) مصر: الدار الدولية للنشر و التوزيع ، 1994.
- متعب مناف جاسم، **التخطيط و المجتمع**. بغداد: مطبعة الأمة، 1978.سيد الهواري ، **الإدارة الأصول والأسس العلمية** . الثاهرة : مكتبة عين الشمس ، 1976.
- السيد حنفي عوض،**سكان المدينة بين الزمان و المكان.** الإسكندرية: المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع، 1997.
- عبد الرحمن بن خلدون، **المقدمة**. بيروت: دار القلم، 1967.
- عبد الإله أبو عياش ، **الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية**. الكويت: وكالة المطبوعات، 1980.
- عبد الله العلي النعيم ، **إدارة المدن الكبرى : تجربة مدينة الرياض** . الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية 1994.
- فاروق عباس حيدر ، **تخطيط المدن و القرى** . الإسكندرية : مركز الدلتا للطباعة ، 1994.
- رالف لينتون، **شجرة الحضارة** . الجزائر: موفم للنشر، 1990.

الدوريات:

- أنتوني كاتسن ، " تخطيط المدن " **مجلة البلديات** ، العدد 25.
- ويليام ديلجنز و ماريان فاي ، " من المركزية إلى اللامركزية في نظام الإدارة ". **مجلة التمويل و التنمية.** العدد 4 ، ديسمبر 1999.
- طه الولي، " المدينة في الإسلام "، **مجلة المدينة العربية** . العدد 71، إبريل 1996.
- محمد عبد الله الحماد، "التنظيم الإداري و المحليات" ، **مجلة البلديات** ، العدد 13 ، فبراير 1988.
- محمد عبد الله الحماد، " ظاهرة المدن الجديدة و النموذج السعودي"، **مجلة البلديات**. العدد 20 ، نوفمبر 1989.

- محمد محمود السرياني، " حول تعريف المدينة السعودية ". **مجلة البلديات** ديسمبر 1987.
- مايكل كوهين " المدن الكبرة و البيئة "، **مجلة التمويل و التنمية**. العدد 2، جوان 1993.
- فايز ترجبين، " المدينة معناها و نشأتها " **مجلة الفكر العربي** . العدد 29 ، نوفمبر 82.
- عبد الجبار ناجي ، " مفهوم العرب للمدينة الإسلامية "، **مجلة المدينة العربية** . العدد 14 ، نوفمبر 1987
- R. Joly « les phénomène urbain : du néolithique à nos jours ». **Revue Repères**. N° 03, 1997, Edition Mari Noor.

المطبوعات:

- ابراهيم بن يوسف، " التاريخ النقدي للمدينة "، (مطبوعة للطلبة ، المدرسة المتعددة التقنيات لعلوم الهندسة المعمارية و التمدين)، الجزائر: 1995.